نهج المغرب في مكافحة التطرف العنيف

محمد صلاح التامك

"في 12 ايار/مايو 2014، خاطب محمد صلاح التامك منتدى سياسي في معهد واشنطن. والسيد التامك هو المندوب العام الحالي لـ "إدارة السجون وإعادة الإدماج" في المغرب. وكان قد شغل أيضا منصب حاكم إقليم وادي الذهب ورئيس ديوان وزير الداخلية ورئيس مشترك لفريق العمل المكلف بالجانب الأمني في "الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والمغرب"، من بين وظائف أخرى. وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاته."

في جعبة المغرب سجل حافل بالنجاحات في مجال مكافحة التطرف العنيف داخل البلاد، بما يتضمنه ذلك من تفكيك لعدة خلايا مرتبطة بنواة تنظيم «القاعدة» أو بفرعها في شمال افريقيا، تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي». وقد تم بالفعل توقيف الآلاف من المشتبه بهم في جرائم الاغتيال والاعتداء والسرقة؛ كما تمت مصادرة مخابئ ضخمة من الأسلحة الثقيلة؛ وأحبطت السلطات عدة محاولات لمهاجمة الأجهزة الأمنية والمرافق السياحية والبعثات الدبلوماسية وأماكن العبادة للمسيحيين واليهود. بالإضافة إلى ذلك، تم تفكيك قنّاتين لتجنيد الجهاديين في مالي في أواخر عام 2012، فضلا عن تعاون قوات الأمن المغربية والإسبانية منذ شهرين على تفكيك خلية عابرة للحدود الوطنية تجند المقاتلين إلى سوريا ومالي.

وتكمن الصعوبة بمكافحة العنف الإرهابي على امتداد الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي في الشبكات الواسعة المتعددة الجنسيات التي انبثقت في تلك المناطق مستفيدة من الحدود السهلة الاختراق. وتحافظ تلك الشبكات على روابط وثيقة مع المجتمعات المحلية، الأمر الذي يفسح المجال أمام المهربين وتجار المخدرات والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية للإزدهار فيها. ومثال عن ذلك هو تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، الذي حافظ على صموده لا بل ضاعف أعمال عصاباته على الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبّدها خلال العملية العسكرية الفرنسية في مالي. وتتسع شبكة تحالفاته لتضم "أنصار الشريعة في ليبيا" وجماعة "بوكو حرام" في نيجيريا و"حركة الشباب الإسلامية" في الصومال؛ وتهدد هذه الجماعات المراكز الحكومية والعسكرية في العواصم الأفريقية فضلا عن البعثات الغربية في سائر أنحاء المنطقة.

تقوية جهود مكافحة الإرهاب الإقليمي

من أجل وضع سياسات فعالة لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم الإسلامي، لا بد من تقوية الحركات الديمقراطية وتفادي ظهور الحركات المناصرة لـ «تنظيم القاعدة» على الصعيدين المحلي والإقليمي، بالإضافة إلى التشجيع على الاعتدال والتسامح في التعليم. وفي إطار السعي إلى تحقيق هذه الغايات، ينبغي على الشركاء الغربيين أن يقدموا الدعم التقني والمساعدات التنموية الضرورية للحكومات الضعيفة في الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي. ولا بد أن تقترن الأعمال الاستخبارتية والدعم اللوجستي وتدريب القوات الخاصة باستثمارات اقتصادية واجتماعية من أجل ضمان تطبيق برامج مكافحة الإرهاب بنجاح.

ومن جهته يعمل المغرب اليوم مع شركائه الإقليميين على مكافحة التطرف العنيف في المستويات السياسية والدينية والاقتصادية والأمنية. وتشمل هذه الجهود الحفاظ على الاستقرار السياسي وسلامة الأراضي في دول الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي، وذلك عن طريق تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والدبلوماسية فضلاً عن مكافحة قوى التطرف عبر توسيع البرامج التعليمية التي تشجع على الاعتدال والتسبية الثقافية والتفكير الناقد، وكذلك من خلال إعادة النظر في المساعدات المباشرة التي غالباً ما تعمل على إيصال الأموال إلى أيدي الزعماء الفاسدين، وتقوية البلدان المجاورة من خلال الدعم التقني وتنمية قدراتها من أجل مكافحة الإتجار غير المشروع وانتشار الجماعات الإرهابية.

وفي هذا السياق، أثبت الملك محمد السادس التزامه بتعميق التعاون مع البلدان المجاورة عبر القيام بعدة زيارات رسمية إليها والتوقيع على عدد غير مسبوق من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. كما أنه أعرب عن دعمه للجهود المشتركة التي تبذل لمكافحة التطرف، في الوقت الذي أبدى فيه المسؤولون من ساحل العاج والنيجر وتونس وغينيا استعدادهم لتدريب أئمّتهم في المغرب.

تداعيات الحرب في سوريا

على غرار العديد من الدول الأوروبية والعربية، يحاول المغرب كبح تجنيد الجهاديين المتجهين إلى سوريا ومنعهم من الانخراط في أعمال إرهابية لدى عودتهم من الحرب مزودين بقدرات جديدة. وحتى اليوم، غادر ما يقارب الألف مغربي للانضمام إلى القتال؛ وعند وصولهم إلى سوريا، التحق معظمهم بـ "حركة شام الإسلام"، تلك الجماعة المعارضة التي أسسها جهادي من المغرب. وتسعى هذه الحركة إلى تدريب المجندين على صنع المتفجرات واستعمال الأسلحة الثقيلة قبل أن تعيدهم للقتال في المغرب. وقد تمكنت المملكة المغربية حتى الآن من زجّ 199 من هؤلاء الجهاديين في السجن، من ضمنهم 182 شخصا اعتقلوا خلال محاولتهم مغادرة البلاد إلى سوريا و17 شخصا ألقي القبض عليهم عند عودتهم من الحرب.

لقد انضمت الولايات المتحدة إلى الدول الأوروبية ودول شمال افريقيا من اجل معالجة مشكلة المقاتلين الأجانب القادمين من سوريا والمتجهين إليها، وسوف يعقد مؤتمر بهذا الشان في المغرب خلال شهر حزيران/يونيو. وفي الواقع أن الرباط منخرطة في تعاون وثيق مع الدول الأوروبية التي تواجه الخطر نفسه، أي الجهاديين العائدين إلى الوطن، بما فيها فرنسا وإسبانيا وبلجيكا. إلا أن المغرب لم يقم فعلياً أي تعاون أمني مع الجزائر على الرغم من التهديدات المشتركة التي يواجهها كلا البلدين – وهذا واقعٌ من شانه إضعاف احتمالات تبادل المعلومات الإستخبارية والتعاون الفعال حول مسالة الجهاديين. وعلاوة على ذلك، إن الظروف الراهنة في ليبيا تشكل خطراً بالغاً على دول المغرب العربي بسبب افتقارها إلى مؤسسات قوية او قوات مسلحة قادرة على التصدي للنفوذ المتنامي الذي يكتسبه المقاتلون المتطرفون فيها.

اجتثاث التطرف ومكافحة التطرف العنيف

تهدف الجهود التي تبذل في العالم أجمع لاجتثاث التطرف إلى دحر التطرف الديني من خلال معالجة العوامل الكامنة التي تدفع الأفراد للانضمام إلى الجماعات الإرهابية. وقد تبنت بعض الدول بشكل متزايد مسعى إلغاء التطرف كبديل عن القمع، على اعتبار أن هذا الأخير لم ينجح دائما في معالجة التهديدات. ومن جهتها تبنت الرباط إلغاء التطرف في مرحلة مبكرة في إطار نهجها المتعدد الأبعاد لمكافحة التطرف الإقليمي، كما صاغت استراتيجيتها ضمن إطار التقاليد الدينية التي تركز على المرونة والاعتدال بدلاً من التطرف.

وفي المغرب، يعتبر الملك أمير المؤمنين، وهو يحتكر السلطة الدينية المحلية بشكل يقمع المناصرين المتطرفين للإسلام السياسي. وهذا يعني أن الدولة المغربية تتحلى بمصداقية روحية أكثر من العديد من الحكومات الإقليمية الأخرى، وحتى أكثر من دول الخليج العربي، مع العلم بأن مؤسساتها الدينية تلقى احترام الدول المجاورة ايضا. وعلاوة على ذلك، يعتبر المغرب نفسه مجتمعا ديمقراطيا نموذجيا الذي يجب أن يقوم على الإسلام المتسامح والمنفتح والمعتدل.

ويتمثل احد العناصر الأساسية من استراتيجية المغرب لمكافحة التطرف في إعادة تنظيم كيانات الدولة الدينية من أجل حماية المواطنين من اشكال الإسلام العدائية والمتطرفة. وقد تضمّن هذا البرنامج تعميم نشرة رسمية عن الأئمة، وتاسيس "مديرية التعليم العتيق" في "وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية" وإلغاء مركزية عمليات الوزارة، إلى جانب مراجعة القوانين التي ترعى اماكن العبادة الإسلامية وتشكيل مجلس ديني في أوروبا للجالية المغربية والاستعانة بالمحطات الإذاعية والتلفزيونية للترويج للتعاليم المعتدلة ومراجعة الكتب والمناهج الدراسية بهدف حذف ما له علاقة بالترغيب المتطرف في العنف. ولهذه الجهود وغيرها أهمية خاصة لا سيما وأن هناك حوالي 50 الف إمام في المغرب.

وإلى جانب المبادرات الدينية، تتضمن استراتيجية الرباط لمكافحة التطرف مجموعة من الإصلاحات السياسية التي نصت عليها التعديلات الدستورية الأخيرة ومشروع "الجهوية المتقدمة"، فضلا عن الخطوات الرامية إلى زيادة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومساعي التنمية الهادفة إلى تقادي تهميش الأفراد والمجتمعات المحلية. وتشكل هذه الجهود وغيرها نموذجاً يمكن للدول الأخرى أن تحتذي به لمكافحة التطرف واجتثاثه، كما برهنه تدريب الأئمة الأجانب في معاهد الاعتدال الديني في المغرب.

أما في السجون المغربية، فقد تم اجتثاث التطرف عبر الإشراف الديني الذي تولته الجهات المسؤولة من "وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية" وكذلك أعضاء من المجالس الدينية المحلية والإقليمية. وفي عام 2013 وحده، زار هؤلاء المسؤولين ما يقرب من 5 آلاف شخص من المجرمين المسجونين. واليوم يشكل المتطرفون المعتقلون واحد في المائة من إجمالي الأسرى في المغرب، أو ما يعادل 600 سجين من اصل 74 الفا. وبعد أن باءت محاولة عزلهم بالفشل، بات هؤلاء المدانين المتطرفين يختلطون بعامة الأسرى في أكثر من نصف سجون البلاد.

واحد العناصر الجوهرية الأخرى لإلغاء التطرف بين السجناء هو إعادة دمجهم في المجتمع بنجاح. ومن هذا المنطلق، يُمنح الأسرى المغاربة فرصة متابعة تحصيلهم العلمي لكي ينالوا شهادات جامعية. وفضلا عن ذلك، تقيم الحكومة شراكات مع المؤسسات الخاصة لتوفير فرص العمل والتدريب والتوظيف في النهاية لهؤلاء السجناء بعد الإفراج عنهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص جوهرية لإعادة الدمج، لأن العمالة وتنمية المهارات تحدان من احتمال عودتهم إلى حياة الإجرام ولأن الحكومة عاجزة عن تأمين عمل لكل سجين بمفردها.

وخير مثال عن مساعي إلغاء التطرف هذه هو تصالح الحكومة مع رمز السلفية المتطرفة السابق محمد الفزازي – كجزء من مسعىً اوسع للعفو عن السلفيين المصلحين في أعقاب الاحتجاجات التي انبثقت عام 2011 بوحي من "الربيع العربي". وفي الواقع أن العديد من هؤلاء السلفيين كانوا على استعداد للانعتاق حقاً من التطرف حينما أفسح لهم المجال للاندماج في الحياة السياسية. أما الفزازي فكان قد قضى في السجن عدة سنوات بسبب تحريضه على العنف ضد الأجانب وضلوعه في تفجيرات الدار البيضاء عام 2003. ومع ذلك كان التحوّل الذي أظهره عند إطلاق سراحه كافياً لأن يُطلب منه أن يكون الخطيب في صلاة الجمعة أمام الملك.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

حتى لا تحبط ثورة العراق

مهنا الحبيل

إثر الانتصارات المتوالية لثوار العشائر والتي فاجأت المالكي ومجمل إستراتيجية التحالف الإيراني في المنطقة والدعم الأميركي المطلق لخطة نوري المالكي، بدأ النظام العراقي إستراتيجية المذابح الجماعية ومشروع البراميل المتفجرة لإيقاف هذه الانتصارات، والحؤول دون أن تتوسع مركزيا وميدانيا في الجغرافية العراقية، وتبدأ بتحقيق مساحة أرض وميدان يغير الواقع السياسي للاحتلال منذ هيمنته في ابريل/نيسان 2003.

كما أن الحراك المدني الذي أحرج المالكي كثيرا، خاصة في توالي صعوده السياسي وكسر «الابارتايد» الذي اقامته طهران وواشنطن بين الشيعة والسنة في العراق خلال فعاليات الاعتصام الأولى، وبالتالي خسارة أكبر قاعدة لوجستية نفذ منها الاحتلال المزدوج مشروع إخضاع العراق لمعادلة الأمن الإقليمية والدولية ضد الاستقلال العربي، فضلا عن أن تلك الانتفاضة المبدائية في المساجد اتخذت منهجا وفكرا يتبع آفاق المشروع الإسلامي الحر للإنسان العربي وحريته الدستورية وليس العودة إلى عهود الاستبداد القومي قبل احتلال العراق.

وهو ما جعل المالكي يدفع بقوة إلى خلق مصادمات أمنية يزرع فيها النزعة الطائفية ضد الحراك المدني، لخلق أرضية تقطع الطريق على ذلك الصعود السياسي ورسائله الوحدوية المدنية، حيث اتخذت المطالب والمساواة الديمقراطية بعيدا عن الاحتلال والفرز الطائفي قاعدة مشروع وحدة وطنية ضد الاستبداد الطائفي والأمني.

ذلك المسار المدني الجديد كان يخلط الأوراق على مشروع إيران المركزي الذي دعم المالكي لتحقيقه، وهو نقل العراق كليا للعهدة الطائفية بقبضة طهران، مستثمرا التقاطع الإقليمي بين طهران وتل أبيب، والدولي بين موسكو وواشنطن، والذي طبق في سوريا ضد الثورة وبغداد استنساخه في العراق بصورة أعمق وأهم، كون الولايات المتحدة الأميركية هنا هي طرف الاحتلال الأصلي الذي سلم العراق لواقعه الدامي الطائفي الجديد.

وعليه، فإن أي مشروع تحرر مدني ينتفض ويُسقط أدوات الهيمنة من استبداد وتفرقة طائفية، يعني بالضرورة أن مشروع تحييد العراق لصالح الأمن الإسرائيلي ولمصالح تفرّد الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي وتقرير ثرواته سيتعرض للخطر، وهو ما ترفضه واشنطن كليا، ولذلك دعمت المالكي مبكرا لمواجهة الانتفاضة المدنية ثم ثورة العشائر، وخاصة في مركزها التاريخي في الفلوجة.

لكن أهم مسار تحتاجه قيادة ثورة العشائر والانتفاضة المدنية، ليس فقط قراءة هذا البعد للدوافع الإستراتيجية للتحالف الأميركي الإيراني المستمر ضدهم، وعمقه في نظرية الأمن الإسرائيلي وترديد ذلك في وسائل الإعلام وخاصة في حديثهم عن الغطاء الطائفي البشع الذي يستخدمه المشروع، فهذا مهم ويلزم توعية المجتمع الوطني العراقي به.

لكن السؤال المركزي الأهم هو كيف تواجه الثورة هذا التقاطع ببعديه العسكري والسياسي؟ وكيف تتجنب ذات المصير الذي فتح المجال الجوي والأرضي واللوجستي كليا بقرار من أطراف المعادلة ذاتها لكي تحوّل إيران ونظام بشار الأسد سوريا لمقابر جماعية لا تتوقف؟

هذا هو السؤال المركزي: كيف تجنب مدن العمق الثوري في العراق، والعالم يشهد ما جرى لحمص لحظة بلحظة دون أن يُحرك ساكنا، فما عسى أن يفعل للفلوجة أو ديالى؟

لقد اتخذ المسار المدني للانتفاضة طريقا منهجيا سياسيا متزنا، عمل بكل ما يستطيع على تجنب الاحتكاك الطائفي أو المصادمة العسكرية، وخاصة عبر رعاية مفتي الديار الشيخ السعدي، حتى لا يترك أي مبرر لإستراتيجية الحلفاء لتصفية الثورة، لكن المالكي لم يكن ينتظر أي حجج وبدأ بالتصعيد الطائفي والأمني لمنع الصوت الوطني من «تحشيد» ذاته والتواصل بين الطائفتين، وتوجيه الحشد الطائفي له ولحلفائه.

ومع خسائره العسكرية إثر حماية العشائر للاعتصامات بعد مداهمتها عسكريا، رفع المشروع للاجتياحات الأمنية، وهنا تحتاج الثورة في العراق إلى مراجعة دقيقة للمشهد وتحديد تكتيكات وخيارات المواصلة في الميدان وضبطه، ولا يكفي أن ينتشي بتحقيق انتصار عسكري مرحلي وجغرافي على قوات التحالف الطائفي، التي شكلت من جديد على نسق مليشياتها في سوريا.

بل لا بد من خلق أرضية ذكية تستثمر أجواء سياسية متعددة وتحالفات عشائرية ومناورات سياسية، لبقاء أصل الثورة وعدم الزج بها في معارك غير متكافئة، بحيث تعود نشوة الانتصارات المرحلية في ما بعد إلى انتكاسات عسكرية تنتهي باجتياح كامل جديد للفلوجة يُرصّف فوق عشرات الآلاف من الأطفال والنساء والمدنيين، ولن يحرك ذلك شعرة في الضمير العالمي.

وبالتالي تحبط جولة هذه الثورة دون أي انتصار سياسي مع ضريبة مفجعة جديدة، فهذا السيناريو لا يفترض أن تسعى له أية قيادات ثورية صادقة، ولكنها لم تحسب برنامجها الإستراتيجي جيدا.

إن من الغريب أن تسمع بعض قيادات الاعتصامات يعيد التذكير ويصرح في الإعلام بقوة بأن ما يجري هو مشروع استبداد طائفي عسكري، ويوجه حديثه إلى حكومات الخليج ظنا منه أن هذا الأمر سيحرك موقفا لهم يحكم أن حرب المالكي ستعزز الهيمنة الإيرانية المطلقة على العراق والتي سيتضررون منها في بلدانهم.

إن هذا الصوت يذهب اليوم ادراج الرياح، وموقف النظام الخليجي الرسمي اليوم بين الاندفاع بقناعة للتحالف مع إيران لضمان توازنات تساعد على استقرار الحكم، او الاضطرار للتعامل معها وفق تقديرات صعودها الجديد في سوريا وتحالفها الدولي، وبالتالي الخضوع لمعادلة تفوقها الإقليمي الجديد الذي اعترفت به واشنطن وتقاطع مع المصلحة الأمنية لتل أبيب.

وهذا الصوت المتفهم انه ينطلق من حجم الغبن من الموقف الأممي والإقليمي العربي أمام قصف الفلوجة بالبراميل المتفجرة، واستباحة كل مجال لتحقيق اجتياحها، لكنه لا يعطي أي دعم لوجستي ولا معنوي للحالة الوطنية العراقية وتزيفها، كما أنه من المهم جدا الا تستغل هذه الأصوات لتفويج جديد من شباب العرب لحشد البعد الطائفي وضخ صفوف جديدة في داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) العراق، والتي ستتحول مستقبلا إلى أزمة خطيرة ضد ثورة العشائر حتى ولو كان هناك توافق مرحلي لتحييدها.

من المهم جدا اليوم رسم تصور إستراتيجي كامل لإدارة المعركة بالإمكانيات الوطنية العراقية، وبخبرتها الميدانية والسياسية، وتأسيس مركز تخطيط قيادي إستراتيجي ومرحلي ينظم الموقف الثوري السياسي والميداني، ويمارس أدوارا عميقة وأخرى مرنة وسريعة لحماية المدنيين وحياتهم، ولذلك فإن تنظيم رؤية واضحة لسلامة المدنيين ونزوحهم المرحلي يعتبر أحد أهم التحديات أمام ثوار العراق وتقرير الصفة للحرب الثورية وخطتها الزمنية وخسائرها وإمكانية انتصارها الذاتي، وكيف تقلل إلى أقصى قدر الخسائر بين المدنيين.

ومع أن عدم تجاوب الأغلبية الساحقة من الكتلة المدنية الشيعية رغم المواقف الوحدوية المدنية والوطنية العديدة من السنة محبط، فإن العودة إلى خطاب المصادمة الطائفي لن يُجدي على الإطلاق، وستستفيد منه إيران رغم معرفة الجميع بحشدها الطائفي الحوزوي الذي يُغذي قواتها النظامية في جيش المالكي أو المليشيات المتعددة.

إن ضبط الخطاب مهمة صعبة جدا، لكنها ضرورية للغاية لكون الثورة تخطط لدولة حرة جديدة ستستوعب في نهاية الأمر كل شرائحها بعد نجاح مشروعها الوطني، ولكون الصوت الطائفي المغيون من القهر الإيراني لن يُفيد صراخه وألمه أمام التواطؤ الدولي والإقليمي الجديد الذي تشارك فيه بعض حكومات الخليج العربي مختارة لهزيمة ثورة سوريا والعراق وبناء مصالحها مع إيران.

إن قسوة المشهد وعمق التآمر ونزيف الشعب يجب أن يكون هذه المرة دافعا للاستفادة من التجارب المرة، وعدم الانجرار العاطفي أو السبق الزمني الهش.

ورغم إشكالية إيران ومشروع تحالفها الدولي مع تزامن فعاليات التطور الميداني الثوري ضدها في سوريا والعراق، فإن هذا الأمر ستستطيع استيعابه لو ساعدها الثوار بأخطائهم واستعجالهم في العراق، أو دخلت داعش من جديد على الخط، وبالتالي سيبني المالكي صحوات جديدة من ضحاياها.

وهنا يكمن فهم الفلسفة الدقيقة والمعقدة للعبور بثورة العراق إلى النصر الذي قد يتأخر كثيرا لكنه ينتهج خطة واضحة المعالم تستنزف مشروع الاحتلال ولا تهدر دماء لا تعد ولا تحصى من نفوس أبناء شعبها وجراحات صراعهم.

عن «الجزيرة نت»

الرياض وطهران أمام باب «النفق» ... ماذا عن آخره؟

جورج سمعان

لا مفاجآت ولا تطورات متوقعة في المستقبل القريب بعد اجتماع وزراء الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي مع نظيرهم الأميركي تشاك هاغل في جدة، أو بعد دعوة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل نظيره الإيراني محمد جواد ظريف إلى الرياض. جولة الوزير الأميركي لم تكن طارئة أو مفاجئة. إنها جولته الثالثة خلال ستة ليؤكد مجددا أن التزام بلاده أمن الخليج واستقراره «لا يتزعزع». جاء ليبدد، في الاجتماع المشترك الأول منذ عام 2008، أي مخاوف من أن يؤدي التفاوض مع إيران في ملفها النووي إلى «مبادلته بالأمن الاقليمي الخليجي»، سبقه مسؤولون أميركيون كثر إلى المنطقة وآخرهم الرئيس باراك أوباما من أجل تأكيد الالتزامات الأميركية التاريخية حيال شركائها في مجلس التعاون، والأردن، وإسرائيل طبعاً. أمن الخليج ودوله «مسؤولية مشتركة بين دول المجلس والمجتمع الدولي، خصوصا الولايات المتحدة نظرا إلى الترابط الاقتصادي والأمني بينها وبين دول مجلس التعاون»، كما عبّر ولي العهد وزير الدفاع السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز.

الوزير هاغل كرر رغبة بلاده في قيام قيادة مشتركة فاعلة بينها وبين قوات دول المجلس مجتمعة، على غرار ما كان بينها وبين كندا، أو كما هي الحال في حلف شمال الأطلسي، حيث من الواضح أن القيادة الفعلية ستكون للبنتاغون أولا وأخيرا. لكن دول المجلس منذ قيامها وعلى أثر اندلاع حروب الخليج الثلاث، فضلت ولا تزال، كما يبدو أن يكون التعاون بين دولها منفردة مع الولايات المتحدة. وهو ما عبّرت عنه معاهدات التعاون والصداقة بين كل واحدة من هذه الدول وأميركا أو بريطانيا وفرنسا. بل إن تاريخ قوة «درع الجزيرة» التي أنشئت إثر قيام المجلس لم يشي برغبة في بناء قوة خليجية مشتركة كبيرة وضاربة تغني عن الجيوش الوطنية لهذه الدول. لذلك كان دور هذه القوة رمزيا واقتصر على عمليات التنسيق وتبادل الخبرات وغيرها من المسائل التي لا ترقى إلى تولي عبء الدفاع عن هذه المنظومة الإقليمية.

بالتأكيد لم يأت الوزير الأميركي لحشد القوى استعدادا لحرب جديدة متوقعة على وقع بعض ما يشاع عن فشل المحادثات بين إيران والدول الست الكبرى في شأن ملفها النووي. كانت الجولة الأخيرة صعبة ولم تحقق ما كان يُرجى منها، لكنها لن تكون خاتمة المطاف. المسار الذي انطلق وترجم في الاتفاق المبدئي في جنيف في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي لن يتوقف وإن تجاوزت المفاوضات المهلة الزمنية المحددة بستة أشهر. لم تنخرط الولايات المتحدة وإيران في حوار بعد ثلاثة عقود من المواجهة والصراع من أجل أن يتوقف بمثل هذه السهولة. إلى كل الأسباب المعروفة التي دفعت بالطرفين إلى الطاولة، كان ثمة عامل أساسي عجّل في خيار الحوار وهو الرغبة في عدم الانزلاق إلى خيار الحرب. إدارة الرئيس أوباما – وخلفها غالبية الأميركيين – لا تبدي أي حماسة لتقبل حرب جديدة في المنطقة. البلاد في أسوأ حالاتها سياسيا واقتصاديا وعسكريا. تعبت الجيوش الأميركية وتعب الاقتصاد الأميركي. ولا إيران مستعدة للمجازفة في أي حرب عبثية لن تخرج منها منتصرة، بمقدار ما ستكلف اقتصادها المتهاوي فوق طاقة البلاد على التحمل.

كان الطرفان يبحثان عن سكة لا تنتهي بطريق مقفل بعد بضع جلسات من الحوار، أو كانا يبحثان عن دخول نفق مجهول النهاية، لكنه ينتهي حتما بمخرج من الغموض والضبابية والشكوك المتبادلة، كما عبّر ديبلوماسي مخضرم معني بهذا الحوار. لهذا يبدو من الصعب أن ينكفئ الطرفان ليعودا من حيث بدأ. ولعل ما يشي بعزمهما على المواصلة هو اقتصار المحادثات على الملف النووي وحده فقط لا غير. وهذا ما كان عبّر عنه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في الجلسات التي تلت الاتفاق المبدئي. أكد أن الملفات الإقليمية السياسية وغيرها ليست مطروحة، أو هو ليس مخولا البحث فيها. ويبدو الطرف الأميركي أكثر حرصا على عدم إثارة أي ملف آخر غير الملف النووي. يريد الإنجاز هنا أولا. لذلك يعتقد بعضهم بأن من بين الأسباب الكثيرة التي جعلت واشنطن تقف موقفها المعروف من الأزمة السورية أنها لا تريد أن يطرأ ما ليس في الحسبان فيعرقل المحادثات الخاصة بالبرنامج النووي. لم ترفع سيف التهديد إلا عندما استخدم نظام الرئيس بشار الأسد الأسلحة الكيماوية. وهي كانت أولا وأخيرا تريد تدمير هذه الأسلحة لئلا تقع في أيدي الحركات الجهادية، ضماناً لأمن إسرائيل. ويمكن ملاحظة «غياب» الموقف الأميركي من قضية الحوثيين في اليمن مثلا، والصراع الدائر في بغداد بين نوري المالكي وخصومه الكثيرين سنة وشيعة وكردا. ما يهمها في هذين البلدين هو المعركة الدائرة في مواجهة الإرهاب.

يبدو أن إدارة الرئيس أوباما تركت، حتى الآن على الأقل، الملفات الأخرى التي تتمحور حول دور إيران في المنطقة العربية لأهل المنطقة، أو لمرحلة لاحقة للاتفاق النهائي على البرنامج النووي. ويخدم هذا الموقف الجانب الإيراني الذي لن يكون في موقع المساومة والمقايضة قبل أن يعرف ما ستؤول إليه المفاوضات مع الدول الست الكبرى. لذلك تبدو طهران مترددة عندما توجه إليها الرياض دعوة للبحث في شتى القضايا العالقة وبينها المسألة السورية، أو لعلها ليست مستعدة أو جاهزة لمثل هذا التفاوض في الشؤون الإقليمية. يعني التفاوض مع المملكة العربية السعودية أن تبدي إيران استعداداً لإعادة النظر في سياستها في الإقليم. وكان ولي العهد السعودي واضحا في كلمته إلى اجتماع وزراء الدفاع في مجلس التعاون ونظيرهم الأميركي هاغل. أشار إلى التحديات الأمنية في المنطقة العربية «سواء كان مصدرها أزمات داخلية أو تطلعات غير مشروعة لبعض دول المنطقة»، وما تخلفه من «تداعيات ليس على دول المجلس فحسب وإنما على الأمن والسلام الإقليمي والعالمي». وخاطب الولايات المتحدة «أن تأخذ في حساب معادلاتها الأمنية والسياسية التهديدات المتنامية لأمن الخليج ودوله، بما في ذلك مساعي بعض دول المنطقة لتغيير توازن القوى الإقليمي لمصلحتها، وعلى حساب دول المنطقة».

يعني ذلك في لغة التفاوض أن السعودية تدعو إيران إلى وقف مساعيها لقلب موازين القوى في الإقليم، أي أن تتوقف عن التدخل في العراق وسورية ولبنان واليمن والبحرين وأماكن أخرى كثيرة في المنطقة. أي أن تعيد خطوط دفاعها عن شاطئ المتوسط، كما قال الفريق يحيى رحيم صفوي، القائد السابق لـ «الحرس الثوري» والمستشار العسكري للمرشد علي خامنئي. بالتأكيد، طهران ليست مستعدة في هذه المرحلة لأي تفاوض يدفعها إلى تقديم هذا الكم الكبير من التنازلات في هذه المواقع. بل كيف تقدم وهي اعتادت ألا تخوض في حوار ما لم تضمن في اليد عائدات تسعى إليها أو الاحتفاظ بمكاسب لن تفرّط بها؟ لذلك يبدو مستبعداً أن يدخل الطرفان في «النفق» كما حدث بين الإيرانيين والأميركيين السنة الماضية... ما لم يكونا على يقين بأن ثمة «مخرجا» في نهايته.

واضح اليوم أن إيران بدلت مرحلياً في موازين القوى في بعض المواقع التي تشعر المملكة العربية السعودية بوجوب تصحيح الخلل فيها. في اليمن، يخوض الجيش للمرة الأولى معركة مصيرية شاملة ضد «القاعدة». وهناك من ينتظر منه، أو يطالبه بالا يستثني أي سلاح غير السلاح الشرعي. أي يدعوه صراحة إلى مواجهة التيار الحوثي الذي يلقى الدعم من إيران التي يبدو أنها أوكلت الأمر هناك إلى قيادة «حزب الله». وقد اعتقلت السلطات اليمنية أخيرا مجموعة قالت إن عناصرها أوفدها الحزب لتدريب المقاتلين الشماليين الذين باتوا على أبواب صنعاء، والذين باتوا يشكلون «دولة داخل الدولة». وأبدت أميركا والسعودية ودول أوروبية أخيراً استعدادها لمساعدة القوات اليمنية تأهيلا لتكون قادرة على مواجهة التحديات. ولا حاجة إلى ما يواجه نوري المالكي، الرجل المفضل لطهران في العراق، بل ما يواجه العراق الذي لا يبدو أن قوى ومكونات فيه أدركت للأمر الواقع والمتغيرات التي حملها إسقاط نظام صدام حسين... وبكفي ما يواجه البلد من تحديات تهدد وحدة أراضيه ونسيجه الوطني فضلا عن استنزافه طاقات الجمهورية الإسلامية.

والوضع اللبناني لا يشي بقدرة أي من الطرفين المتصارعين على الاستئثار بالبلاد وإدارتها وحده، وإن بدا أن الفريق الموالي لطهران يملك فائضا من القوة أتاح له المشاركة في الحرب السورية التي تستنزف الجميع، وإن بدا أن النظام يحقق بعض التقدم. أما في سورية فمن المستحيل أن يعلن أي من الأطراف المتصارعة «النصر الناجز». خلاصة القول إن السعودية التي لم تهضم حتى الآن ما طرأ من تغييرات في العراق، تخوض صراعا مريرا من مصر إلى العراق مرورا بلبنان وسورية واليمن للحؤول دون الإخلال بموازين القوى... ولمواجهة ما سمّاه الأمير سلمان «تحديات أمنية عدة وخطيرة، تأتي في مقدمها الأزمات السياسية التي تعصف ببعض الدول العربية، والسعي الى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتدخل بعض الدول في شؤون دول المجلس، وتنامي ظاهرة الإرهاب». وخلاصة القول أيضا إن إيران التي صرفت ثلاثة عقود من البناء من أجل الوصول إلى شاطئ المتوسط لن تسلم بالتخلي عن مواقع حضورها في الإقليم الذي عليه الانتظار طويلا حتى يستقيم ميزان القوى بما يضمن مصالح الجميع

عن «الحياة» اللندنية